

annd

Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

UNDEF
The United Nations
Democracy Fund



FNUD
Fonds des
Nations Unies
pour la démocratie

تقرير لتسليط الضوء على

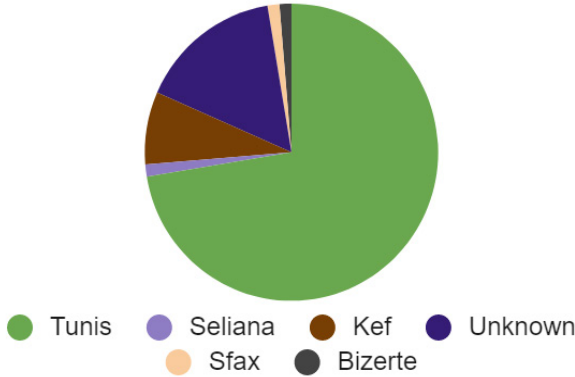
تونس

تقرير لتسليط الضوء على تونس

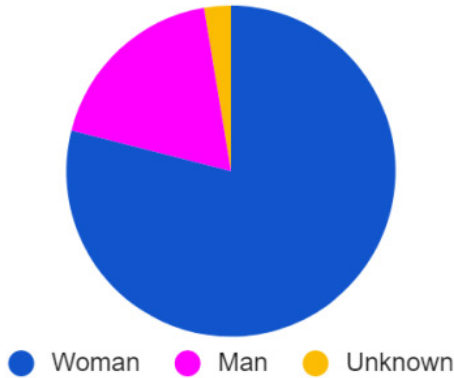
الخلفية

المستقلين.

وقر هذا الحدث مساحةً فريدة، متقاطعة ومتعددة التخصصات لإقامة نقاش بين الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، كونه "ورشة عمل للتفكير حول الوضعين السياسي والاقتصادي الحاليين في تونس".

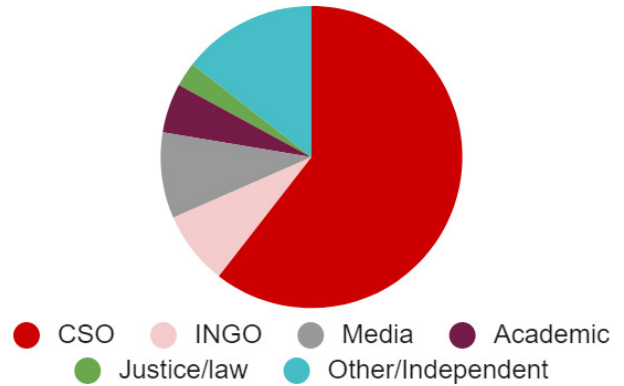


نجح هذا الحدث في جمع أشخاص ووجهات نظر من مناطق مختلفة من البلاد. ومع أنّ حوالي 72% من الحاضرين أتوا من العاصمة تونس، غير أنهم ساهموا في إضفاء الطابع الوطني على الحوار نظرًا للتغطية/الأجندة الواسعة للمنظمات التي ينتمون إليها.



كما قام المتكلمون خلال الحدث بتقييم موضوع النقاش من 4 وجهات نظر ومجالات خبرة مختلفة². علاوةً على

ردًا على التطورات السياسية التي حصلت في تموز/يوليو 2021 في تونس والخطوات التي اتخذها الرئيس في 25 من الشهر نفسه، شاركت الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات (AFTD) في تأسيس فريق عمل ديناميكي يُسمّى "الديناميكية النسوية" (DF). ضمّ هذا الفريق مجموعة كبيرة من الجمعيات¹ المعنية بحقوق المرأة والمساواة والعدالة الاجتماعية من كافة أنحاء البلاد، والتي اجتمعت معًا للعمل على رسالة/استجابة موحّدة على الصعيد الاجتماعي والسياسي والاقتصادي في الواقع التونسي. بعد عقد سلسلة من اللقاءات وورش العمل، تم التّوصّل إلى مذكرة عُرضت في مؤتمر صحفي يوم 30 آب/أغسطس. تحتوي هذه الوثيقة على استجابة لمجموعة من القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية الهامة التي تتطلب معالجة في التطورات السياسية المقبلة في تونس، على إثر "حالة الاستثناء" التي فرضها رئيس الجمهورية. بعد تقديم المذكرة، أخذت الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات تُشارك في تنظيم سلسلة من الاجتماعات بين أفراد التحالف الذي تم تشكيله حديثًا بهدف البناء على الزخم الجديد المُحقّق من خلال إقامة حوار وطني حول الهواجس الرئيسية لمجموعة "الديناميكية النسوية".



في هذا الصدد، أقامت "الديناميكية النسوية" في 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 "ورشة عمل للتفكير" (باسم الحوار الوطني) في فندق المشتل في تونس، حضرها أكثر من 70 شخصًا من خلفيات متعددة، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية والطلاب والأكاديميين ووسائل الإعلام والقضاة والناشطين

■ نظرة عامة على السياق الوطني في تونس

تعمل الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات كما جميع الأعضاء الآخرين في "الديناميكية النسوية"، ضمن بيئة ميسرة إلى حد كبير ومنقسيمة في بعض الأحيان. علاوة على ذلك، فإنّ الافتقار إلى قيادة تقدمية قادرة على تنفيذ الأجندة المتعلقة بحقوق الإنسان وحقوق المرأة داخل البرلمان (قبل أن يُقدّم الرئيس على تجميدها في تموز/يوليو 2021)، يعني أنّ الجمعيات والناشطين كانوا عرضة لضغوط متزايدة. وما يزيد الطين بلة، موجة الانكفاء في صفوف النواب والجهات الفاعلة السياسية والصحفيين، إلى جانب الهجمات والاعتداءات المستمرة على الناشطات والجمعيات النسوية والسياسيات؛ هذا يعني أنه على الناشطات والجمعيات توجّي الحذر الشديد من ناحية رسالتهم وموقفهم السياسي وتحالفاتهم. بالإضافة إلى ذلك، يعمل المجتمع المدني ضمن بيئة ميسرة ومتقلبة إلى حد كبير، حيث ساد جو من عدم اليقين على الأيام التي أعقبت "الإجراءات الاستثنائية" التي فرضها الرئيس قيس سعيد. ففي هذه البيئة، كان أحد التحديات الأساسية التي تواجه "الديناميكية النسوية" هو جمع كتلة وازنة حول قضية مشتركة ووضع رسالة موحّدة من شأنها أن تُغطّي مجموعة واسعة من المخاوف والقضايا. الأمر الذي بدوره قد يسمح للحركة النسوية بالبدء في الحشد بهدف وضع حقوق الإنسان وحقوق المرأة على رأس جدول الأعمال السياسية. لا يزال التغيير المستمر في الظروف، كإعلان/مرسوم جديد صادر عن الرئيس أو التطوّرات الإقليمية (الاحتجاجات والاعتقالات وإلخ)، يُصعّب عمليتي التخطيط والتنسيق. ترافق عدم الاستقرار السياسي مع عدم استقرار ناتج عن انتشار جائحة كوفيد-19، مما زاد من صعوبة تنظيم الاجتماعات والفعاليات في ما بعد.

ذلك، وكما هو مُبيّن في الرسم البياني التالي، مع أكثر من 78% من النساء في الحضور بالإضافة إلى التمثيل الوطني، تمكّنت "الديناميكية النسوية" من إنشاء مساحة تُلقي فيها أصوات النساء صدى، بحيث يُمكن إدراج آرائهنّ في الإجراءات والسياسات المستقبلية. كان من بين هؤلاء النساء سبعة أعضاء من جمعية "الأرض للجميع" التي تضمّ نساء من كافة أرجاء البلاد فُقد أولادهنّ جرّاء الهجرة غير النظامية. وعبرت هؤلاء النساء عن هواجس تتعلق بصعوبات اقتصادية واجتماعية وسياسية جمّة وواسعة النطاق. لقد أُشرنّ، على سبيل المثال لا الحصر، إلى فشل السياسات والمؤسسات العامة في تتيغ أثر ذويهنّ. أما النقاط الرئيسية الأخرى التي تم التطرّق إليها خلال النقاش فتضمّنت:

- ضرورة قيام التحالف النسوي في تونس بتقييم الوضع وتقديم بدائل بمعزلٍ عن أولئك المعارضين لمبادئه المشتركة؛
- الحاجة إلى فهم الوضع الحالي بشكل واضح ووضع رؤية مشتركة لمواجهة الشعبية المتنامية التي تسعى إلى تشتيت المجتمع وخلق شرخ ما بين الناس كهيئة مدنية مننظمة داخل جمعيات ونقابات وأحزاب؛
- التأكيد على ضرورة المشاركة الواسعة، لا سيما للنساء والأقليات والمجتمعات المهمّشة في تكوين رؤية اجتماعية وسياسية نحو ديمقراطية حقيقية؛
- الحاجة إلى الوضوح والموقف الموحد حيال جوانب الدستور التي يسعى التحالف النسوي إلى الالتزام بها والنضال من أجلها في التطورات السياسية المقبلة في تونس، لا سيما في النقاش الوطني المقبل حول إصلاح/استبدال الدستور الصادر عام 2014؛
- ضرورة إعداد أدوات المناصرة للدفاع عن حقوق المرأة (كالورقة السياسية) ورفعها إلى رئاسة الجمهورية؛
- الدعوة إلى التيقظ والاستعداد للحشد من أجل التصدي لمخالفات السلطة السياسية والدفاع عن المكاسب التي تم تحقيقها للمرأة في تونس.

الدعوات الرئيسية والتحديات التي تمّ تحديدها³

تقديم الخدمات الصحية والاجتماعية الجيدة. ينبغي على أعضاء الحكومة الجديدة اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتجاوز الأزمة الاقتصادية والحد من الديون وانتشار البلاد من براثن الإفلاس.

- تنفيذ التقرير الصادر عن ديوان المحاسبة وتطبيق المادة 163 من قانون الانتخاب بهدف استبعاد الفاسدين و/أو المتهمين بقضايا فساد أو إرهاب من المجال السياسي.
- إعمال الحقوق والحريات الأساسية، لا سيما الحق في العمل النقابي. كذلك الحفاظ على الإنجازات التي حققتها المرسوم الاشتراعي رقم 88 الصادر عام 2011.
- اتخاذ الإجراءات اللازمة لتمكين المرأة من الوصول إلى مواقع صنع القرار في المؤسسات الوطنية والمجتمعية والدولية بما يتماشى مع أحكام المادة 46 من الدستور. ولهذه الغاية، من المهم إعادة النظر بالقانون الانتخابي من أجل ضمان التكافؤ من كافة النواحي في الانتخابات التشريعية والمحلية والإقليمية.

على المستويين الاجتماعي والاقتصادي:

بالنسبة إلى مكافحة الفقر والتوزيع غير المتكافئ للثروات:

- إعادة النظر في ميزانية الدولة والقانون المالي، لا سيما في ما يتعلق بالتعليم والصحة، لضمان جودة الخدمات ضمن إطار مقارنة إنمائية شاملة تهدف إلى تعزيز المساواة والعدالة الاجتماعية والفرص العادلة للمرأة والمناطق، واحترام سيادة الوطنية وضمان الثروات والرفاهية للفئات الضعيفة؛ ولهذه الغاية ندعو إلى وضع استراتيجية لمكافحة ظاهرة تأنيث الفقر.
- اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان حق المرأة في العمل بكرامة ضمن ظروفٍ لائقة ومتساوية كما تنص المادة 40 من الدستور. في هذا الصدد، ندعو إلى تطبيق التكافؤ بين الرجل والمرأة في عمليات التوظيف من أجل القضاء على التمييز في الحصول على العمل، إذ يبلغ معدّل البطالة للخريجات ضعف معدّل البطالة لدى الرجال (25٪ مقابل 12٪).
- إدخال أحكام إضافية على قانون العمل، تقضي بإلغاء

في تقييمٍ للمنعطف التاريخي حيث تقف تونس من منظور حقوق المرأة، عمل أعضاء "الديناميكية النسوية" على صياغة مطالبهنّ لضمان الكرامة الحقيقية والمواطنة الفعّالة والمساواة التامة لجميع النساء والمواطنين. كما تركز الدعوات التي ترددت في المذكرة والنقاشات خلال الحوار الوطني على الاعتراف بحقوق جميع المواطنين وحرياتهم واحترامها وحمايتها والتمتع بها. يجب أن يكون هذا الاعتراف من دون أي تمييز أو استبعاد على أساس النوع الاجتماعي والعرق والجنسية واللون والآراء والمعتقدات والثقافة واللغة والأصل والطبقة الاجتماعية والإعاقة والخيارات الفردية والميول الجنسية والحالة الصحية أو حالة الفقر والضعف الاقتصادي.

في ما يلي مجموعة من التوصيات التي قدّمها "الديناميكية النسوية" في المذكرة، مع الإشارة بشكلٍ خاص إلى تلك التي تركز على المستويين الاجتماعي والاقتصادي:

على الصعيد السياسي:

- الحفاظ على الدولة المدنية وسيادة القانون والمؤسسات القائمة على أساس إرادة الشعب والتعددية وسيادة القانون والفصل بين الدين والسياسة والانتقال السلمي للسلطة وتطبيق الاتفاقيات الدولية التي وقّعت عليها الجمهورية التونسية.
- احترام حقوق الإنسان بطابعها العالمي وعدم قابليتها للتجزئة، وضمان الحريات الفردية والعامّة، وترسيخ إنجازات الدستور الصادر في العام 2014، وتحديدًا في ما يتعلق بالمساواة بين المواطنين وحرية الفكر والتعبير والمعتقد والنقابات والصحافة.
- اعتماد الإجراءات اللازمة لضمان استقلالية القضاء ومحاربة الفساد داخل النظام القضائي ومنع أي محاكمة للمدنيين أمام المحاكم العسكرية.
- اعتماد التكافؤ بين المرأة والرجل في تركيبة الحكومة التي هي مسؤولة عن الاستجابة لمطالبه الناس بحقهم في الحياة الكريمة وكذلك التعامل مع الأزمة الصحية المرتبطة بجائحة كوفيد-19 من خلال

من النساء في خدمات الطوارئ، لصالح جميع الطواقم الطبية والمساعدين الطبيين والمعالجين النفسيين.

- دعم دور رعاية المسنين من خلال توظيف "مقدمي رعاية متخصصين"، لتعزيز قابلية توظيف النساء وتخفيف الضغط عن المساعدين الطبيين.

بالنسبة إلى مكافحة التمييز والعنف ضد المرأة:

- تعديل كافة الأحكام التمييزية في قانون الأحوال الشخصية، كتلك المتعلقة بنظام رب الأسرة والمهر والوصاية والميراث والعدّة والنسب وغيرها.
- تعديل قوانين العمل لضمان التوزيع العادل للمسؤوليات الأسرية من ناحية التعليم ورعاية الأطفال.
- تعديل النصوص التشريعية التمييزية التي تستثني المرأة من الثروة والوظائف اللائقة، مما يحدّ بالتالي من وصولها إلى فرص الاستثمار والتمويل. نذكر على سبيل المثال لا الحصر، القانون المالي وقانون الأحوال الشخصية وقانون الميراث والقروض الصغيرة وقانون الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وغيرها من القوانين.
- تطبيق القانون رقم 58 الصادر عام 2017 لمحاربة العنف ضد المرأة من خلال تفعيل العقوبات والإجراءات الوقائية التي ينصّ عليها، بما في ذلك عزل المرتكب، وتسريع النظر في القضايا العالقة في المحاكم وإقامة دعاوى ضد النواب المتورطين في قضايا فساد مالي أو معنوي.
- تنظيم دورات تدريبية للمدّعين العامين والقضاة الذين يتولون قضايا مرتبطة بالعنف ضد المرأة، تمهيداً لإنشاء غرفٍ متخصصة معنيّة بهذا الشأن. من المهم أيضاً ضمان حصول المرأة على مساعدة محامٍ معتمد من قبل نقابة المحامين الوطنية.
- نشر ثقافة المساواة من خلال إصلاح برامج التعليم التمييزية وتوفير التربية الصحية الجنسية والإنجابية كما ينصّ القانون، تكون مجردة من قيود المحرّمات وتُركّز على المساواة بين الرجل والمرأة والتنمية الجسدية والنفسية. ثمة حاجة ملحة لوضع حد للجرائم الشنيعة التي ترتكب بحق النساء والأطفال

أي مسابقة أو عرض عمل لا يحترم تكافؤ الفرص لذوي الإعاقة الباحثين عن عمل. تشترط الأحكام التشريعية تخصيص 2٪ من عمليات التوظيف للأشخاص ذوي الإعاقة.

- الحاجة إلى أن تشمل برامج المساعدة الاجتماعية العادية والاستثنائية الأسر المؤلفة من أحد الوالدين، وتحديدًا الأمهات العازبات والنساء اللواتي لا يتمتعن بدعمٍ أسري.
- إعادة النظر بقواعد البيانات الخاصة بالأشخاص الذين يتلقون المساعدة الاجتماعية من منظور جنساني لضمان حصول النساء على هذه المساعدة على نحوٍ متساوٍ.
- تنفيذ إجراءات إيجابية لصالح النساء والشباب في المناطق الفقيرة والمهمّشة. كذلك، إلغاء قوانين الميراث التمييزية التي تحدّ من وصول المرأة إلى الملكية وتستثنيها من الثروة؛ فالمساواة في الميراث لا تتجزأ عن الحقوق الاقتصادية.
- تطبيق المادة 18 من قانون الموازنة الأساسية التي تضمن شمول الرجال والنساء وكافة أطياف المجتمع في الموازنة العامة للدولة على نحوٍ متساوٍ.

بالنسبة إلى قطاع الصحة:

- اعتبار صحة التونسيين أولوية مطلقة والبدء في إصلاح نظام الصحة العامة من خلال تعبئة الموارد البشرية والمادية اللازمة، وضمان وصول المرأة إلى نظام الرعاية الصحية وحمايته، إضافة إلى منح المرأة بطاقات للرعاية الفردية (وليس الأسرية) لضمان حصولها على الرعاية بشكلٍ مستقل، ومن خلال متابعة التلقيح ضد فيروس كوفيد-19.
- تنفيذ التزامات الحكومة التونسية برعاية ضحايا العنف من النساء وفق مبدئي الأولوية والرعاية المجانية، وإعطاء الأولوية للصحة الجنسية والإنجابية، خاصة في فترات الأزمات حيث يرتفع معدل الوفيات المرتبطة بالحمل والولادة.
- وضع برنامج صحي متخصص لرعاية ضحايا العنف

- والتي تتزايد حاليًا بسبب الأزمة السياسية والجوّ المؤاتي للإفلات من العقاب.
- تنفيذ سياسة معنيّة بالتعاون بين المجالس البلدية والمجتمع المدني في مجالات رعاية ضحايا العنف من النساء لتوفير مراكز استقبال مخصّصة لهؤلاء النساء وتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص.
- إنشاء صندوق للتعويضات تستفيد منه ضحايا العنف من النساء.

بالنسبة إلى رعاية الفئات الضعيفة:

- مراعاة الوضع الخاص للأمهات العازبات والأرامل أو المطلقات والأسر المؤلفة من أحد الوالدين، وتطبيق قانون العمالة المنزلية.
- توفير الحماية الاجتماعية للمرأة العاملة في القطاع الزراعي، عبر ضمان وصولها إلى وسائل النقل الآمنة، وتشجيع استخدام الأراضي التي تملكها الدولة من خلال الاستثمار مع احترام المساواة في الأجر والحق في العمل اللائق.

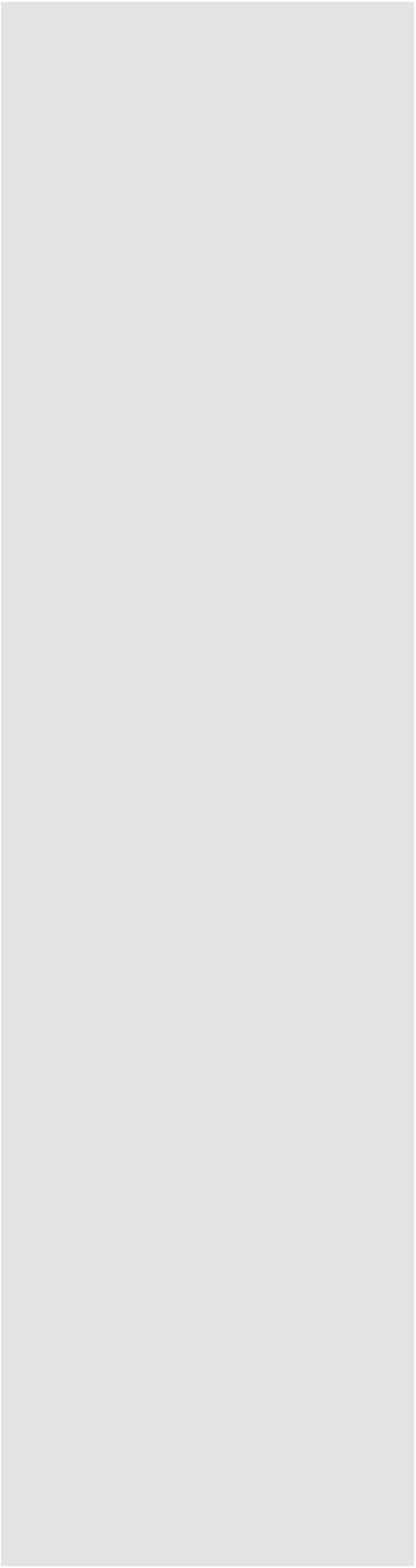
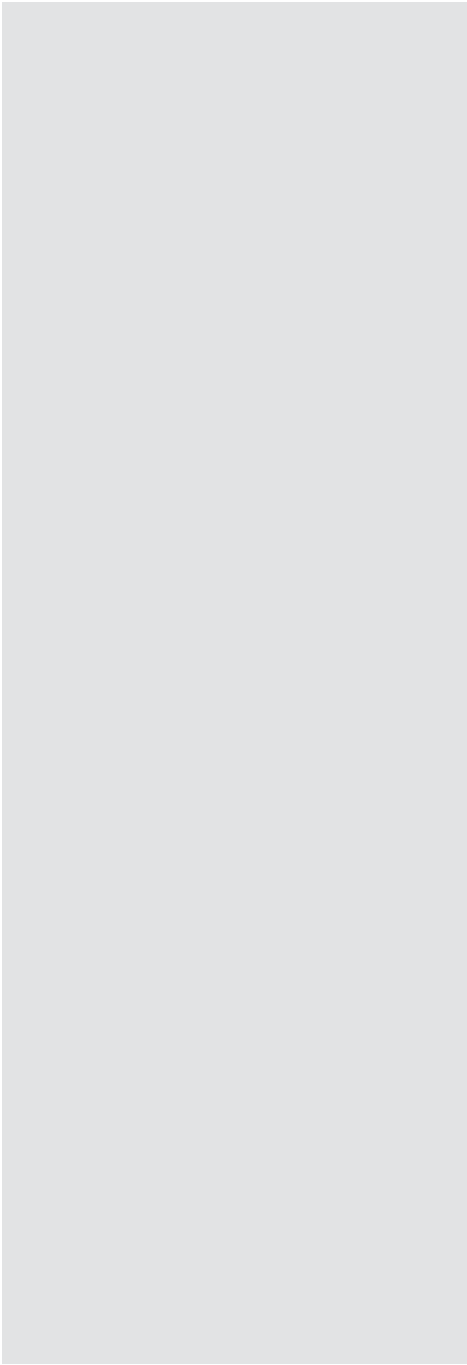
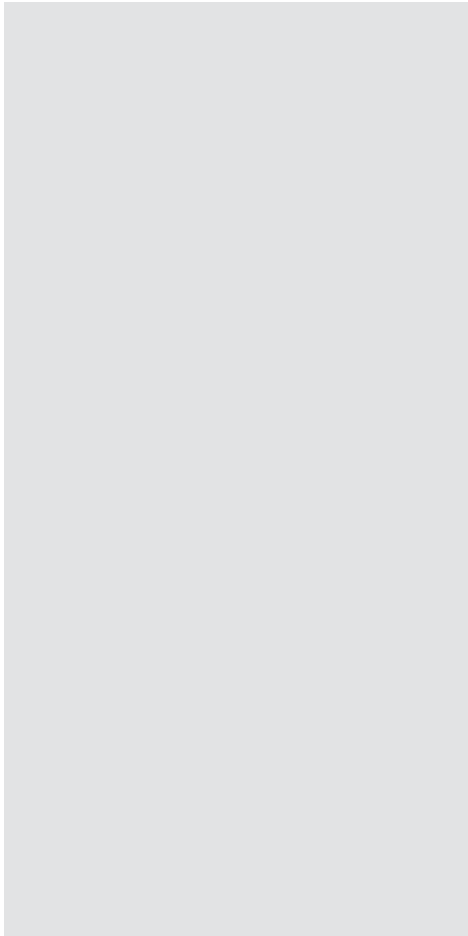
بالنسبة إلى الحق في المياه والبيئة الصحية:

- ضمان حصول الجميع على المياه تماشياً مع المادة 44 من الدستور. إنّ توفير المياه الصالحة للشرب لجميع المواطنين أمراً أساسياً، وكذلك النظر في برامج الإمداد بالمياه والتحكم بها وترشيد استخدامها لوضع حدّ للعبء المُلقى على عاتق المرأة في المناطق الريفية.
- تعزيز جهود معالجي الإصابات التي تطرأ أثناء العمل في سعيهم إلى تطوير استراتيجية معنيّة بمكافحة الأمراض في المناطق الصناعية الشديدة التلوث.
- إصلاح الأضرار التي تلحق بالأشخاص والممتلكات المتضررة من الانتهاكات البيئية وملاحقة الذين يخلّفون النفايات أمام القضاء.
- احترام الحق في بيئة صحية ومتوازنة وعدم تحويل المشاريع الإنمائية إلى كوارث بيئية وصحية كما حصل في العديد من المناطق الداخلية.

1 تتألف اللجنة التوجيهية لـ "الديناميكية النسوية" من الجمعيات التالية: الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات وجمعية النساء التونسيات للبحث حول التنمية (AFTURD) وبيتي وأصوات نساء وكلام وجمعية النساء والمواطنة في الكاف وجمعية جسور للمواطنة في الكاف وجمعية توحيدة بن الشيخ وأمل.


2 راجع الملحق رقم 7 للاطلاع على ملف المتحدّثين الشخصي.

3 إنّ الدعوات المذكورة هنا هي تلك الواردة في مذكرة "الديناميكية النسوية".




www.annd.org - 2030monitor.annd.org - civicspace.annd.org

 Arab NGO Network for Development

 Arab-NGO-Network-for-Development

 @ArabNGONetwork

 anndmedia

